

## الشروط والأحكام

1. يسري عرض شراء تلفزيون QLED ذات موديلات 65Q8C و 65Q7C وحجم 65 بوصة، ("العرض") خلال الفترة الممتدة من 9 يوليو 2017 حتى تاريخ نفاذ الكمية ("مدة سريان العرض").

2. يتوفر هذا العرض فقط، في المتاجر والمحلات التالية، والمعتمدة من قبل سامسونج في جمهورية مصر العربية: متاجر سامسونج ومحلات البيع بالتجزئة المعتمدة ومن خلال البيع عبر الانترنت عبر الروابط الالكترونية التالية:

[www.jumia.com.eg](http://www.jumia.com.eg)

[www.souq.com.eg](http://www.souq.com.eg)

[www.btech.com.eg](http://www.btech.com.eg)

3. يطبق العرض على منتجات سامسونج التالية فقط: تلفزيون QLED ذات موديلات 65Q8C و 65Q7C وحجم 65 بوصة، وهاتف جالاكسي S8 .

4. يحصل جميع العملاء، مع كل عملية شراء يقومون بها لتلفزيون QLED ذات موديلات 65Q8C و 65Q7C وحجم 65 بوصة ("التلفزيون")، وبعد قيامهم بسداد قيمة التلفزيون بالكامل، على هاتف Samsung Galaxy S8 ("المنتج") مجاناً، يتم استلامه من المتاجر المعتمدة لشركة سامسونج في جمهورية مصر العربية.

5. عند شراء العميل لأكثر من تلفزيون، يحصل على المنتج بطريقة تراكمية.

6. يمكن استلام الهاتف مباشرة عند تاريخ استلام التلفزيون حسب اللون المتوفر للهاتف.

7. في حال قام العميل بإرجاع التلفزيون خلال فترة 14 يوم من تاريخ الشراء، لأي سبب كان، شرط ألا يكون سبب الإرجاع عاندا لعيب صناعة، يتم خصم قيمة الهاتف من قيمة التلفزيون.

8. على العميل أن يقوم عند إتمام عملية الشراء للتلفاز، بالاحتفاظ بالفاتورة كدليل للشراء وكشرط لامتلاك المنتج، بحيث يتم إبراز الفاتورة من قبل العميل لدى سامسونج عندما يطلب منه القيام بذلك، ولن تتحمل سامسونج أو أي من شركائها، أية مسؤولية عن أي تكاليف أو أضرار ناتجة عن فقدان العميل للفاتورة، لأي سبب كان.

9. تحتفظ شركة سامسونج وفقاً لتقديرها، بالحق في إلغاء أو تعديل العرض و/أو إلغاء و/أو تعديل هذه الشروط والأحكام بالكامل، أو جزئياً، في أي وقت كان، بقرار إستراتيجي من قبلها، أكان ذلك قبل فترة العرض أو خلالها دون تحمل أية مسؤولية تجاه العميل. في حال سداد كامل قيمة التلفزيون من قبل العميل، لا يحق لسامسونج تغيير ثمنه طبقاً للقانون.

10. يستلم العميل المنتج على مسؤوليته مدركاً بأن سامسونج غير مسؤولة عن أي فقدان و/أو ضرر قد يصيب العميل، أيأ كان نوعه، قد ينشأ أو يكون مرتبطاً، بهذه الشروط والأحكام.

11. يخضع أي نزاع مهما كانت طبيعته، سواء أكان له صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الشروط والأحكام، أو بمشاركة العميل في العرض، لحكم وتفسير القوانين والتشريعات المعمول بها في جمهورية مصر العربية، ويتم حله وتسويته والنظر فيه من قبل المحاكم ذات الاختصاص في جمهورية مصر العربية.